

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال

أولاً - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، بأن المجلس قرر إيفاد بعثة إلى غرب أفريقيا (مالي وغينيا - بيساو والسنغال). وأبلغ الأمين العام بتكوين البعثة واختصاصاتها في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ في رسالة وجهها إليه رئيس مجلس الأمن (S/2016/215)، وهما يردان في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير. وقاد البعثة في زيارتها إلى مالي كل من فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، وفودي سيك، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. وقاد البعثة في زيارتها إلى غينيا - بيساو كل من إسماعيل أبراو غاسبار مارتيتز، الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، والسيد سيك. وقاد البعثة في زيارتها إلى السنغال السيد غاسبار مارتيتز.

ثانياً - مالي

ألف - معلومات أساسية

٢ - كانت بعثة مجلس الأمن ثالث زيارة للمجلس إلى مالي إثر زيارته إلى هذا البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (انظر S/2000/992) وشباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر S/2014/173). وكان الغرض الأساسي للبعثة، وفقاً للبيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، هو تحديد دعوة المجلس إلى إحراز تقدم عاجل وملمس في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتقييم استفحال حالة انعدام الأمن، بما في ذلك في وسط مالي وجنوبها. وكان الغرض من البعثة كذلك تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، وبالأخص الإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار، وتوفير المساعي الحميدة ودعم المصالحة، وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين، وتوفير الحماية والسلامة



والأمن لموظفي الأمم المتحدة، إضافة إلى التقدم المحرز والتحديات المصادفة في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واتصلت البعثة بجميع ممثلي الحكومة في مالي، وبالجماعات النسائية، وتنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة والمجتمع الدولي.

باء - الاجتماعات في باماكو وموبتي وتمبكتو

٣ - في ٤ آذار/مارس، وصل أعضاء مجلس الأمن إلى باماكو حيث رحب بهم وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي، عبد الله ديوب، وممثلو البعثة المتكاملة والسلك الدبلوماسي. وفي ٥ آذار/مارس، اجتمع أعضاء المجلس مع رئيس الوزراء، موديو كيتا، في باماكو قبل أن يتوجهوا إلى موبتي، حيث التقوا بممثلي السلطات المحلية والبعثة المتكاملة. وفي وقت لاحق ذلك اليوم، اجتمع أعضاء المجلس في تمبكتو مع محافظ تمبكتو ومسؤولين محليين آخرين، ومع أئمة مساجد في المنطقة وممثلين للبعثة المتكاملة. ولدى عودتهم إلى باماكو، استمعوا إلى إحاطة قدمتها لهم البعثة المتكاملة بشأن الاتجاهات والتهديدات الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، وشاركوا في مأدبة عشاء حضرها ممثلون عن الحكومة، والبعثة المتكاملة، والأحزاب السياسية، وائتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيقية حركات أزواد، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٤ - وفي ٦ آذار/مارس في باماكو، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها لهم، على التوالي، ممثلون عن عملية بارخان الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وقيادة البعثة المتكاملة وفريق الوساطة الدولي. ثم عقدوا اجتماعاً مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي وممثلين عن وزارة التضامن والعمل الإنساني وإعادة إعمار الشمال، ووزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة المصالحة الوطنية، ووزارة الأمن والحماية المدنية، ووزارة العدل وحقوق الإنسان. وفي مقر البعثة المتكاملة، اجتمعوا مع ممثلي ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية حركات أزواد في إطار اجتماع مشترك، وأقامت البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الثلاثية الموسعة للشركاء الإنمائيين في مالي مأدبة غداء على شرف الأعضاء. واجتمعوا أيضاً مع الأحزاب السياسية للأغلبية الرئاسية، ومع الأحزاب السياسية المعارضة كل على حدة. ثم اجتمع الأعضاء مع رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، وحضروا، بعد عقد مؤتمر صحفي، مأدبة عشاء أقامها على شرفهم وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي.

جيم - المسائل الرئيسية المطروحة

١ - عقد اجتماعات مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

٥ - في الاجتماع الذي عقده رئيس مالي مع أعضاء مجلس الأمن، سلم الرئيس بضرورة التنفيذ السريع والملموس لاتفاق السلام. وأشار أيضا إلى ضرورة تقديم تنازلات والتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف على أساس علاقة قائمة على الثقة ينبغي تعزيزها ورعايتها. وسلط الضوء على بعض الخطوات التي اتخذت مؤخرا لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، من قبيل إنشاء منطقتين جديدتين في شمال مالي، وإطلاق عملية لإصلاح الدستور. وأبلغ المجلس بخطط للموقعين الثلاثة على الاتفاق، الذين اجتمعوا في باماكو في ٢٧ شباط/فبراير، لوضع وإقرار جدول زمني جديد لتنفيذ الاتفاق، في غضون الشهرين القادمين. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أوضح أن مالي على طريق الانتعاش وأنه لكي يدوم السلام والأمن ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القوات المسلحة، بما في ذلك تدريبها وتجهيزها. ومع اعترافه بمشكلة الفساد في مالي، فإنه حث المجتمع الدولي على الوفاء بالتعهدات التي قطعها في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأعرب عن تقديره للعمل الذي تقوم به البعثة المتكاملة وعن رغبته في الاشتراك في التفكير في السبل التي يمكن من خلالها للبعثة أن تتصدى للتهديدات الأمنية على نحو أفضل. ودعا إلى إجراء استعراض شامل لولاية البعثة، بما في ذلك تعزيز قدراتها، بحيث تتلاءم مع السياق الحالي، الذي أصبحت فيه البعثة هدفا رئيسيا للهجمات الإرهابية.

٦ - وأكد رئيس الوزراء أن توقعات المالمين كبيرة وأن نجاح اتفاق السلام سيقاس في ضوء التحسين الملموس للظروف المعيشية. وأشار إلى مجالات التقدم وإلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواصلة تنفيذ الاتفاق، مضيفا أن انعدام الأمن لا يزال يشكل عقبة كبيرة. وأعرب عن أسفه لشن العديد من الهجمات العنيفة على القوات الوطنية والدولية في مالي، ودعا إلى المزيد من الدعم في إصلاح وتعزيز القوات المسلحة. وبخصوص تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قال إن حالات التأخر في هذه العمليات من شأنها أن تجعل عناصر في الجماعات المسلحة الموقعة يميلون إلى الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية.

٧ - وأكد أعضاء مجلس الأمن لرئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية وسائر المحاورين الحكوميين، ضرورة تنفيذ اتفاق السلام بشكل ملموس وسريع. واقترحوا التركيز بوجه خاص على اللامركزية والسلطات الإدارية المؤقتة في الشمال، والانتخابات المحلية، وتجميع

العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٢ - تنفيذ اتفاق السلام

٨ - أبرز ممثلو تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة، في مناقشتهم مع أعضاء مجلس الأمن، أن الحاجة تقتضي منهم ومن الحكومة تسريع تنفيذ اتفاق السلام. ولاحظ أعضاء المجلس أن الجماعات المسلحة للائتلاف والتنسيقية تبدو متحدة إذ حضرت اجتماعا واحدا معهم. وسلمت لأعضاء المجلس تقييما مشتركا للتقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ اتفاق السلام، مع التأكيد على الخطر الذي يمثله حدوث مزيد من التأخير. وأشار ممثلو التنسيق والائتلاف إلى أن زيادة مشاركة وتمثيل الشعب المالي في عملية السلام لن تسهم في تحقيق المصالحة والنهوض بتنفيذ الاتفاق فحسب، ولكنها أيضا ستحول دون انتشار التشدد وستسهم في مكافحة التطرف.

٩ - وأشاد أعضاء فريق الوساطة الدولي بالتقدم المحرز منذ التوقيع على اتفاق السلام، ولا سيما وقف الأعمال العدائية بين الموقعين والمصالحة بين الطوائف، ولاحظوا أن الحالة الأمنية تدهورت بسبب الزيادة في الهجمات الإرهابية خلال الفترة نفسها. ودعوا إلى التسريع بتنفيذ الاتفاق، مع التركيز على الأحكام السياسية والأمنية، وحذروا من المنافسة الواضحة بين الجماعات المسلحة الداعمة للاتفاق والجماعات الإرهابية التي تناضل لكيلا يتم تنفيذ الاتفاق.

١٠ - وناقشت قيادة البعثة المتكاملة الدعوة الموجهة إليها مؤخرا لإعداد استراتيجية خروج وجدوى العمل مع الحكومة على أساس الالتزامات المتبادلة. وفي هذا الصدد، أكدت قيادة البعثة المتكاملة أهمية وجود تقسيم واضح للعمل على أساس المزايا النسبية من أجل تعزيز قدرة البلد على التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية التي تواجهها. واعتبرت البعثة المتكاملة اجتماع المصالحة الذي أعلنته الحكومة وتنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة، المتوقع عقده في كيدال في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، مرحلة حاسمة وفرصة للتصدي، من خلال مبادرة يتولى زمامها البلد، للتحديات في عملية السلام.

١١ - ولاحظ ممثلو التنسيق والائتلاف أن المجلس الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن له أهمية قصوى، نظرا لأنه سيوفر التوجيه في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج التي تستلزم إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية. وأوضح هذان التحالفان للجماعات المسلحة، استنادا إلى التجربة السابقة، أنه بدون إحراز تقدم في إصلاح قطاع

الأمن وزيادة الوضوح بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج سيصعب اتخاذ خطوات أخرى فيما يتعلق بعناصر الدفاع والأمن في اتفاق السلام. وفي الوقت نفسه، أكد ممثلو البعثة المتكاملة أهمية المضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن، لأغراض منها توفير إطار استراتيجي لإدماج المقاتلين السابقين في مؤسسات الدولة. وأكدوا أنه يجري فعلاً إحراز تقدم في العديد من جوانب إصلاح قطاع الأمن لكن لا تزال هناك حاجة إلى رؤية شمولية أعم تضم تلك الجوانب المتعددة.

١٢ - وفيما يتعلق بإصلاح الجيش، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية إحاطةً عن أنشطتها، بما في ذلك المساعدة التي قدمتها في تنفيذ قانون التخطيط العسكري والتي تزامنت مع المساعدات التي قدمتها جهات فاعلة أخرى من خلال الآليات الاستراتيجية والتقنية القائمة لتنسيق إصلاح قطاع الأمن. وشددت البعثة أيضاً على أن تعزيز القوات المسلحة المالية في المستقبل سيقضي التركيز على التثقيف في مجال القيادة وعلى اللوجستيات.

١٣ - وأخيراً، أشار ممثلو التنسيق والائتلاف إلى إحجام المقاتلين عن الانخراط في أي عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غياب الضمانات والالتزامات بشأن مستقبلهم، بما في ذلك بشأن الدمج في مؤسسات الدولة. وأعربوا أيضاً عن شواغلهم وتحفظاتهم إزاء الانخراط في عملية تجميع مقاتليهم في الوقت الذي تتحرك فيه الجماعات الإرهابية في شمال مالي بحرية كبيرة. واعترفاً بالتحديات القائمة، كرر أعضاء مجلس الأمن تأكيدهم على أهمية تقديم الجماعات المسلحة قوائم بالمقاتلين، باعتبار ذلك إجراءً رئيسياً للتحضير بشكل أفضل لعمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٣ - الحالة الأمنية

١٤ - علق ممثلو الحكومة بالقول إنه يتعين تطوير ولاية البعثة المتكاملة للملاءمة السياق الراهن، الذي تمثل فيه الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب التحديين الرئيسيين. وأوضح أعضاء مجلس الأمن أن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة سيوفر تحليلاً للاحتياجات وتوصيات بشأن سبل المضي قدماً، بما في ذلك بشأن تخفيف حدة التهديدات الأمنية، وسينظر فيها المجلس قبل تحديد ولاية البعثة. وأشار ممثلو الحكومة أيضاً إلى ضرورة النظر في أمن البلد في السياق الأوسع لمنطقة الساحل، ولا سيما بالنظر إلى الطابع عبر الوطني للتهديدات الأمنية. ودعوا إلى تحسين التعاون والتنسيق مع البعثة المتكاملة في المسائل الأمنية وإلى إنشاء قوة جديدة لمكافحة الإرهاب للمساعدة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهابيين

في شمال مالي. وسلط الضوء على إنشاء وحدة قضائية متخصصة معنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتباره جزءاً من الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات.

١٥ - وذكر ممثلو الحكومة في موبتي الجهود المبذولة حالياً لتخليص عناصر الجماعات الإرهابية من الفكر المتطرف وطلبوا مساعدة المجتمع الدولي في هذا الصدد. وسلط المحاورون الحكوميون في تمبكتو الضوء على حالة انعدام الأمن باعتبارها المسألة ذات الأولوية، التي لا تزال مستمرة على الرغم من تنفيذ تدابير تخفيفية وتقييد حرية التنقل بدرجة كبيرة.

١٦ - وعلق ممثلو التنسيق والائتلاف أيضاً على انتشار حالة انعدام الأمن في الأجزاء الوسطى والجنوبية من مالي، داعين جميع أصحاب المصلحة إلى التكاتف في مكافحة القوى الهدامة. وأضافوا أن مقاتليهم منخرطون بالفعل في جهود لمكافحة الإرهاب وسيعززون هذه الجهود. مجرد دمجهم في مؤسسات الدولة. وأعربوا عن أسفهم إزاء حالات التأخير في تنفيذ اتفاق السلام، التي تتيح حسب تقييمهم فرصاً للإرهابيين لتقوية أنفسهم وتحسين تنظيمهم. وأضافوا أنه ينبغي النظر في اتباع نهج أخرى، إلى جانب الخيارات العسكرية، في التصدي للقوى الهدامة في مالي.

١٧ - وأوضح ممثلو البعثة المتكاملة أن البعثة تساهم بالفعل في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب أو مكافحته، بسبل تشمل بناء قدرات المؤسسات في مالي وتسيير الدوريات. وأعربوا عن أملهم في أن تواصل عملية برخان العمل إلى أن يتم تقليص خطر الإرهاب بدرجة كافية وتعزيز قدرات مالي بشكل كاف.

١٨ - وقدم ممثل عملية برخان في مالي إحاطة عن أنشطة العملية لمكافحة الإرهابيين وسلط الضوء على التحدي المتمثل في التمييز بين مختلف الجماعات المسلحة الممتثلة وغير الممتثلة الموجودة في الشمال. وسلط ممثل العملية الضوء أيضاً على الرغبة الظاهرة للجماعات الإجرامية والإرهابية في زعزعة استقرار المنطقة الوسطى في مالي، بسبل تشمل تكثيف الهجمات على قوات الدفاع والأمن وزيادة أعمال اللصوصية. وأشاد الممثل أيضاً بواقعية وفعالية النهج الذي تتبعه المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إجراءاتها لمكافحة الإرهاب.

٤ - المرأة والسلام والأمن

١٩ - وصفت الجماعات النسائية التي اجتمعت مع أعضاء مجلس الأمن المشاركة المتدنية جدا للنساء في مفاوضات السلام في عام ٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وفي المؤسسات المنشأة لتنفيذ اتفاق السلام. وسلطت الضوء على الكيفية التي يستشعر بها التمييز ضد النساء في حياتهن اليومية وكذلك على وجوده في النصوص التشريعية في مالي. وسلط الضوء على

قضايا احتكام المرأة إلى القضاء وحصولها على التعليم والرعاية الصحية وعلى قضية فقر المرأة.

٥ - نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٢٠ - دعت الأحزاب السياسية للأغلبية الرئاسية إلى تعزيز القدرات العسكرية والشرطية للبعثة المتكاملة في المناطق التي تنتشر فيها البعثة حالياً. وسلمت إلى أعضاء مجلس الأمن وثيقة تحتوي على تحليل لتنفيذ اتفاق السلام، إلى جانب توصيات بشأن دور البعثة وولايتها. وسلطت الوثيقة الضوء أيضاً على تدهور الحالة الأمنية في مالي، ودعت إلى زيادة الدعم المقدم من البعثة، وخصوصاً في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٢١ - وسلط ممثلو البعثة الضوء على الصعوبات التي تواجهها البعثة حالياً في تنفيذ ولايتها القائمة وتحميل الموارد والأصول فوق طاقتها، لا سيما الموارد والأصول العسكرية. وقالوا إن تعدد المهام واستمرار الهجمات العنيفة على البعثة تحد من قدرتها على تنفيذ ولايتها، التي يرى معظم كبار الموظفين أنها قوية بدرجة كافية، إلا أن هناك حاجة إلى زيادة أو تحسين الموارد والأصول الخاصة بالبعثة حتى يتسنى لها إنجاز مهامها بفعالية. وشددوا على ضرورة التعجيل بالتصدي لأوجه القصور في التدريب والنقص في المعدات، لا سيما فيما يتعلق بالمركبات المدرعة، وعلى مواصلة تعزيز قدرات وأصول وحدات البعثة. وأخيراً، دعوا إلى استعراض الإجراءات الإدارية والمتعلقة بالميزانية التي يرتأى أنها بطيئة أو غير فعالة في ضوء تأثيرها السلبي على تعزيز العمليات والأمن للبعثة وأفرادها.

٢٢ - وأشار ممثلو البعثة المتكاملة في موبتي وتمبكتو إلى الانفصام بين المهام المسندة إلى البعثة والموارد المخصصة لها. وحصر أعضاء مجلس الأمن الفرص والتحديات المحددة الماثلة أمام منطقة موبتي فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والتنمية، التي تحمل سمات القضايا التي تكمن في صلب ولاية البعثة. وتشمل هذه التحديات تدهور الحالة الأمنية الناتج أساساً عن الهجمات الإرهابية والأنشطة الإجرامية والعنف بين الطوائف، وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يدل عليه تناقص الأنشطة الاقتصادية وإغلاق نحو ربع المدارس.

دال - ملاحظات

٢٣ - لاحظ أعضاء مجلس الأمن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، إلا أنهم أهابوا بالأطراف الموقعة عليه أن ينفذوه بصورة ملموسة وفي أسرع وقت ممكن، بدعم من أعضاء

لجنة متابعة الاتفاق. وأعربوا عن تأييدهم لإعداد أطراف الاتفاق جداول زمنية لتنفيذ الاتفاق، بالتنسيق مع اللجنة وغيرها من الشركاء الرئيسيين.

٢٤ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء عدم شمولية عملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج وتمثيل المرأة، والشباب المحرومين من حقوقهم، والأشخاص المعرضين لخطر التجنيد من قبل قوى هدامة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن زيادة شمول العملية عامل رئيسي لزيادة استدامة الحلول والمصالحة، ولتفادي حدوث مزيد من التوترات أو نشوب النزاع مجدداً.

٢٥ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن أنه في إطار تنفيذ اتفاق السلام، فإن المسائل الأكثر إلحاحاً تتعلق فيما يبدو بتطبيق اللامركزية، والسلطات الإدارية المؤقتة في الشمال، والانتخابات المحلية، وتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق الاستقرار، ومكافحة الإرهاب.

٢٦ - وبالأخص، شجع أعضاء مجلس الأمن بقوة الأطراف الموقعة على اتفاق السلام وشركاء البلد على دعم إحراز مزيد من التقدم في عمليات إصلاح قطاع الأمن وتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، التي سلط الضوء عليها معظم المحاورين باعتبارها عمليات أساسية لبناء الثقة ولتتمكين ترتبط بجوانب أخرى من الاتفاق. واعترفوا بأوجه القصور في المسائل السياسية والمؤسسية والمسائل المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والمصالحة التي تكمن في صلب الأزمة في مالي وبالمساهمة التي يمكن أن تقدمها عمليات إصلاح قطاع الأمن وتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم لمعالجة بعض من هذه الأسباب الجذرية.

٢٧ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بالاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة المتكاملة وأعربوا عن تطلعهم إلى نتائجه وتوصياته قبل المناقشات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة. وفي هذا السياق، لاحظوا دعوات الكثير من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومة، إلى تنقيح دور البعثة وموقفها وقدراتها لكفالة تطويع توجهها وأولوياتها وتشكيلها وتنظيمها الداخلي وقوامها وأصولها لملاءمة البيئة الجديدة.

٢٨ - وأيد أعضاء مجلس الأمن الاقتراح الداعي إلى اتفاق البعثة والحكومة على التزامات متبادلة وتقسيم للعمل من أجل تعزيز قدرة البلد على التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية.

٢٩ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في المنطقتين الوسطى والشمالية، وأدانوا بشدة الهجمات العنيفة التي شنت على المدنيين والمؤسسات الحكومية والجماعات المسلحة والبعثة وعمليات برخان. وفي ذلك السياق، ناقشوا أهمية إنشاء تحالف ذي طابع هيكلي أكبر للتصدي لحالة انعدام الأمن من أجل تحسين تحديد المساهمات والمزايا النسبية وأوجه التكامل والتنسيق وآليات تبادل المعلومات لتمكين البعثة وعمليات برخان وقوات الدفاع والأمن المالية والتنسيقية والائتلاف من القيام بالإجراءات اللازمة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

٣٠ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن أيضاً أوجه النقص التي لا تزال وحدات البعثة تعاني منها وأعربوا عن التزامهم بكفالة بلوغ البعثة كامل طاقتها العملية، بما في ذلك على مستوى التدريب والمعدات، دون مزيد من التأخير.

٣١ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن الطابع الإقليمي وعبر الوطني لكثير من التحديات التي تواجهها مالي وأعربوا عن القلق إزاء الدور الذي تقوم به جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية في مالي في زعزعة الاستقرار في منطقتي غرب أفريقيا والساحل. وشجعوا جميع أصحاب المصلحة على مواصلة مشاركتهم في الآليات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعمليات نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل هيكل السلام والأمن الأفريقي في منطقة الساحل والصحراء، وعلى مواصلة دعمهم لتلك الآليات والعمليات، وزيادة تلك المشاركة وذلك الدعم إذا أمكن، مع التركيز بوجه خاص على تبادل المعلومات وأمن الحدود وإدارتها والمبادرات التي تركز على المجتمعات المحلية.

٣٢ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بالنداء الداعي إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، المعقود في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ودعوا جميع الشركاء إلى الوفاء بتلك الالتزامات دونما إبطاء. وشجعوا الحكومة أيضاً على إحراز تقدم في إنشاء استراتيجيات وصناديق ومناطق مخصصة لتحقيق التنمية في الشمال.

ثالثاً - غينيا - بيساو

ألف - معلومات أساسية

٣٣ - كانت هذه المرة الثالثة التي تزور فيها بعثة مجلس الأمن غينيا - بيساو منذ زيارتها السابقتين، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وكان الغرض الأساسي للزيارة التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ هو الاجتماع بالهيئات السيادية الرئيسية للدولة وجمع معلومات مباشرة منها وإبلاغ رسائل رئيسية إلى أصحاب المصلحة الوطنيين. وكان الهدف من البعثة أيضاً تقييم الحالة في الميدان في سياق التوترات السياسية التي اشتدت حدتها منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، لدى إقالة الحكومة الأولى عقب الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٤. وأتاحت هذه الزيارة للمجلس الفرصة ليعرب عن قلقه إزاء التوترات السياسية ويدعو إلى الاستمرار في احترام سيادة القانون والتشجيع على الحوار من أجل الخروج من المأزق السياسي.

باء - الاجتماعات المعقودة في بيساو

٣٤ - تم تعديل الجدول الزمني للبعثة نتيجة لتأخرها في الوصول بسبب الضباب الكثيف. ولدى وصول أفراد بعثة مجلس الأمن إلى بيساو، تسلموا مجموعة مواد إحاطة بالحالة الأمنية في البلد من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وبعد ذلك، انتقل الوفد إلى قصر الحكومة، حيث اجتمع رئيساه لفترة قصيرة برئيس الوزراء كارلوس كوربّا، ووزير الخارجية، أرتور سيلفا، قبل الانضمام إلى بقية الوفد لحضور اجتماع ترأسه رئيس الوزراء وحضره العديد من أعضاء حكومته، بمن فيهم وزراء الخارجية، ورئاسة مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية، والدفاع، والعدل، والاتصال الاجتماعي. وفي وقت لاحق، اجتمع أعضاء البعثة على حدة برئيس الجمعية الوطنية، سيريانو كاساما؛ ورئيس الحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، دومينغوس سيمويس بيريرا؛ ونائب رئيس حزب المعارضة الرئيسي، حزب التجديد الاجتماعي، سيرتوريو بيوتيه، باسم رئيس الحزب، الذي كان خارج البلد أثناء الاجتماع. وعقد الاجتماع الختامي في القصر الرئاسي مع الرئيس خوسيه ماريو فاز. وفي نهاية الزيارة، عُقد ركن صحافة في المطار شارك فيه الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ميغيل تروفادا.

٣٥ - ورافق الممثل الخاص للأمين العام أعضاء بعثة مجلس الأمن خلال جميع اللقاءات. وقد ألغيت اللقاءات المقررة مع المجتمع المدني، وأعضاء الأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي بسبب تأخر وصول البعثة إلى بيساو.

جيم - المسائل الرئيسية المطروحة

١ - الحالة السياسية

٣٦ - أعرب أعضاء مجلس الأمن، في اجتماعاتهم مع السلطات الوطنية والأحزاب السياسية، عن قلقهم إزاء المخاطر المرتبطة باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد، كما أعربوا عن دعمهم الكامل للسلطات في تسوية المسائل السياسية وكفالة تحقيق الاستقرار. ودعوا الأطراف المتنازعة الرئيسية إلى بذل كل الجهود بغية حل خلافاتها ومظالمها السياسية والتخلي بالمرونة لدى القيام بذلك. وأشاروا إلى إحراز أوجه تقدم على الصعيدين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في أعقاب نجاح الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤، وهو ما لا ينبغي النكوص عنه، ومن ذلك إعلان الشركاء الدوليين تعهدات في المؤتمر الدولي المعقود في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥.

٣٧ - وأهاب أعضاء مجلس الأمن برئيس غينيا - بيساو إلى أن يضع في اعتباره الآثار الإقليمية المترتبة على استمرار حالة الجمود. وطلبوا إليه إتمام تشكيل الحكومة بتعيين الوزيرين المتبقين وهما: وزير الموارد الطبيعية ووزير الإدارة الداخلية. وشددوا أيضا على أهمية احترام سيادة القانون لإيجاد حل للأزمة، وأشاروا إلى أن السياسيين يخضعون أيضا لسيادة القانون. وناشدوا أصحاب المصلحة الوطنيين التوصل إلى اتفاق دائم، من خلال الحوار، يهدف إلى تشكيل حكومة تكون شاملة للجميع وتؤدي وظائفها من أجل تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، في قطاعات منها الدفاع والأمن والعدالة. وشددوا أيضا على فوائد المشاركة السياسية ونظم التعددية الحزبية في العمليات الديمقراطية.

٣٨ - وأعرب رئيس الجمهورية عن التزامه بالتغلب على جميع التحديات المؤسسية في البلد وتعزيز المصالحة وحسن أداء مؤسسات الدولة. ورأى أن الأزمة الراهنة سياسية الطابع ولذا فإنها تتطلب حلا سياسيا. وأفاد أن الغاية من المسار القانوني هي تكملة الجهود السياسية فقط، وينبغي ألا يكون النهج الوحيد. فمن شأن الاعتماد على المحاكم وحدها أن يزيد من تدهور الوضع ويمكن أن يؤدي إلى تسييس القضاء. وأعطى ضمانات بالتزامه باحترام قرارات الجهاز القضائي، فأشار إلى قبوله حكم محكمة العدل العليا بشأن الطابع غير الدستوري للمرسوم الرئاسي الذي قضى بتعيين النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي

لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، باسير دجا، رئيسا للوزراء. وقال إن على الجميع التقيد بالقانون؛ ولا أحد يعلو على القانون.

٣٩ - وشدد رئيس الوزراء على أن غينيا - بيساو تعمل بنظام متعدد الأحزاب منذ عام ١٩٩٤، يضم نحو ٤٠ حزبا سياسيا. وأشار إلى الطابع شبه الرئاسي للنظام السياسي، الذي يعد فيه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس الجمعية الوطنية ضمن الهيئات السيادية الرئيسية. وعقب فوز الحزب الأفريقي في أحدث انتخابات تشريعية في عام ٢٠١٤، بحصوله على ٥٧ مقعدا، شكل الحزب حكومة من جميع الأطراف، فمنح ست حقائب وزارية إلى حزب التجديد الاجتماعي وحقبة لكل من الأحزاب الثلاثة المتبقية الممثلة في البرلمان. وفي هذا السياق الإيجابي، شاركت الحكومة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة مؤتمر دولي لدعم غينيا - بيساو في بروكسل عام ٢٠١٤، تعهد فيه المانحون بمبلغ ١,٢ بليون دولار استجابة لطلب الحكومة الحصول على ٥٠٠ مليون دولار.

٤٠ - بيد أن ذلك الزخم الإيجابي لم يمنع رئيس الجمهورية من إقالة حكومة السيد سيمويس بيريرا في آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي وقت لاحق، اتخذ رئيس الجمهورية مبادرة رئاسية، فعين النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي رئيسا جديدا للوزراء، دون موافقة الحزب. وأعلنت محكمة العدل العليا لاحقا عدم دستورية المرسوم الرئاسي القاضي بتعيين السيد دجا. وفي وقت لاحق، وعقب استقالة رئيس الوزراء وحكومته، طلب رئيس الجمهورية من الحزب الأفريقي أن يسمي مرشحا آخر. وقد وافق السيد كوريا، بصفته النائب الأول لرئيس الحزب، على الترشح، فشكّل بعد ذلك حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلص إلى عدم وجود أزمة سياسية راهنة بالنظر إلى أن الجمعية الوطنية والحكومة تقومان بوظائفهما.

٤١ - ونفى رئيس الجمعية الوطنية أيضا أن يكون البلد يمر بأزمة سياسية. وأكد أن الأزمة من أساسها بدأت بإقالة حكومة السيد سيمويس بيريرا، خلافا لكل التوقعات. وعرض بإيجاز الأحداث السياسية الرئيسية التي أعقبت الإقالة، وعلى وجه الخصوص، تعيين السيد دجا رئيسا للوزراء، والقرار الآنف الذكر لمحكمة العدل العليا، والمناقشات التي جرت في الجمعية الوطنية بشأن برنامج الحكومة ووضع البرلمانين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، رأى أن عدم اكتمال حكومة رئيس الوزراء ناجم عن "التدخل المباشر" لرئيس الجمهورية، الذي يلومه على مسؤوليته عن المأزق، مضيفا أن الرئيس كان

يرغب في إقالة الحكومة الحالية وممارسة سلطة تنفيذية، بالاشتراك مع نظرائه في المنطقة دون الإقليمية.

٤٣ - وحرصا على الوقت، سلّم زعيم الحزب الأفريقي لأعضاء مجلس الأمن الوثائق التالية: الاقتراح المضاد الذي قدمه الحزب ردا على مشروع الاتفاق السياسي الذي وضعه رئيس الجمهورية، والملاحظات الأولية للحزب بشأن الوثيقة المقترحة ومراسلات الحزب بشأن العملية التشاورية. وأشار إلى النهج الشامل للحزب الأفريقي عقب الانتخابات التي حرت في عام ٢٠١٤، الذي مكّن الحزب من ضم جميع القوى السياسية في الحكومة والترويج لحلول منسقة لمشاكل البلد. وشدد على أن ما يهم حزبه أساسا هو أن يتم احترام القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الدولة، ومن ثم أهمية تقييد الجهات الفاعلة الوطنية بقرارات المحاكم.

٤٤ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن أملهم في أن يتفق أصحاب المصلحة الوطنيون على حل نهائي لمشاكلهم، في إطار الدستور، للحيلولة دون تصعيد الوضع والتأثير سلبا على السكان. وتساءلوا عما إذا كان الحزب الأفريقي مستعدا لتقديم تنازلات سياسية لتحقيق هذه الغاية.

٤٥ - وأعرب زعيم الحزب الأفريقي عن استعداد حزبه للنظر في تقديم التنازلات اللازمة، بما في ذلك تشكيل حكومة شاملة للجميع مع حزب التجديد الاجتماعي، شريطة أن تلتزم جميع الأحزاب بالقانون. ورأى أن موافقة الحزب الأفريقي على استقالة حكومته إنما تشكل دليلا على أن الحزب كان يتصرف بحسن نية ويحترم مؤسسات القانون ومؤسسات الدولة، كما كان الأمر بالنسبة لترشيح السيد كوربًا لمنصب رئيس الوزراء بدلا من زعيم الحزب. وبيّن الجهود التي بذلها حزبه للتواصل مع حزب التجديد الاجتماعي ورئيس الجمهورية لمناقشة مقترحات محددة. ودعا رئيس الجمهورية إلى احترام نتائج انتخابات عام ٢٠١٤ والسماح للحزب الأفريقي بأن يترأس الحكومة.

٤٦ - وأشار نائب رئيس حزب التجديد الاجتماعي، متكلما باسم رئيس الحزب، إلى أنه خلال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٤، دأب حزبه على الترويج للسلام والاستقرار وأعرب عن استعداده لتشكيل حكومة تضم جميع الأطراف إن فاز بالانتخابات. وفي وقت لاحق، انضم حزب التجديد الاجتماعي إلى الحكومة الشاملة التي شكّلها السيد سيمويس بيريرا عقب فوز الحزب الأفريقي. وأعرب عن أسفه لأن الحزب لم يقترح اتفاقا سياسيا لتشكيل حكومة السيد كوربًا، بل إنه سعى، حسبما زعم، إلى شراء ذمم أعضاء في حزب التجديد الاجتماعي. ولهذا السبب، لم يوافق حزب التجديد على الانضمام إلى الحكومة الجديدة.

٤٧ - ويرى هذا الحزب أنه على الرغم من أن الحزب الأفريقي يشغل الرئاسة والحكومة والأغلبية في الجمعية الوطنية، فإن انقساماته الداخلية، التي لا تزال مشكلة مزمنة، هي السبب الجذري للأزمة الراهنة. وأكد على التزام حزبه بالخروج من هذا المأزق، مشيراً في الوقت ذاته إلى استعداده لوضع إطار سياسي يحكم بموجبه الحزب الأفريقي البلد على اعتبار أنه حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤.

٢ - الحالة السائدة في الجمعية الوطنية

٤٨ - أشاد أعضاء مجلس الأمن بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل إجراء انتخابات ناجحة، حيث استطاع الناس التعبير بحرية عن أصواتهم لانتخاب ممثلهم في الجمعية الوطنية، الذين يستحقون ثقة المجتمع الدولي.

٤٩ - وذكر رئيس غينيا - بيساو أن عدم الموافقة على برنامج الحكومة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر جاء نتيجة لأزمة حادة في البلد. فالحزب الأفريقي كان قد طرد ١٥ برلمانيا من الحزب وطلب إلى الجمعية الوطنية إزالة ولاياتهم والاستعاضة عنهم بآخرين ممن يريدون التصويت لصالح البرنامج، الذي قبلته اللجنة الدائمة للجمعية. وكان لقرار اللجنة سحب الولايات البرلمانية أثر سلبي على أداء البرلمان.

٥٠ - وتكلم رئيس الوزراء لتبرير قرار اللجنة الدائمة إزالة الولايات البرلمانية للأعضاء السابقين الخمسة عشر في الحزب، بعد أن انضموا إلى حزب التجديد الاجتماعي وامتنعوا عن التصويت لصالح برنامج الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ووفقاً للنظام الأساسي للحزب الأفريقي، قام الحزب باقتراح ودعم مرشحين في الانتخابات التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، كان على المرشحين أن يعلنوا قبل ذلك قبولهم شروط الحزب ودعمهم له. وبامتناعهم عن دعم برنامج الحكومة، فقد البرلمانيون الخمسة عشر دعم الحزب وعضويتهم فيه في آن واحد. وعلاوة على ذلك، لا يتيح القانون الانتخابي وجود مرشحين مستقلين في الانتخابات التشريعية.

٥١ - وأكد رئيس الجمعية الوطنية أنه، استناداً إلى النظام الأساسي للجمعية الوطنية والدستور (وقد سلم نسخاً منهما إلى أعضاء مجلس الأمن)، التمسّت الجمعية فتوى لجنّتها الأخلاقية ثم خلصت إلى أن البرلمانيين الخمسة عشر لم يعودوا يستوفون شروط الأهلية الواردة في القانون الانتخابي واللازمة للحفاظ على مقاعدتهم. وزعم أن الرئيس والبرلمانيين الخمسة عشر المطرودين حاولوا إغراء أحد قضاة محكمة بيساو الإقليمية لكي يصدر حكماً ثانياً يتناقض مع قرار سابق للمحكمة ذاتها لصالح الحزب الأفريقي.

٥٢ - وأشار رئيس الجمعية إلى أن المناقشة الثانية لبرنامج الحكومة أُجريت في ١٨ كانون الثاني/يناير، وقام بعرفلتها الأعضاء السابقون الخمسة عشر في الحزب الأفريقي وكذلك حزب التجديد الاجتماعي. واستؤنفت المناقشة أخيراً في ٢٨ كانون الثاني/يناير، فاعتمد البرنامج في غياب الأفراد الخمسة عشر المشار إليهم أعلاه وحزب التجديد الاجتماعي.

٥٣ - وأشار أيضاً إلى أن الجمعية الوطنية قامت، بناء على طلب الحزب الأفريقي، بإنشاء لجنة للتحقيق في صحة الجرائم المزعومة من قبل الرئيس، بما فيها الفساد والمحسوبية وإساءة استخدام إيرادات الدولة، على أن يناقش تقرير اللجنة في الدورة المقبلة للجمعية. وزعم أن الرئيس انتابه القلق من أن تقوم اللجنة بدلا من ذلك بكشف المخالفات التي ارتكبتها هو أو مؤيدوه.

٥٤ - ولاحظ زعيم الحزب الأفريقي، من جانبه، أن المؤسسة المختصة بتسوية قضية الأفراد الخمسة عشر هي محكمة العدل العليا. وأشار إلى أن البرلمانين السابقين الخمسة عشر إذا كانوا ملتزمين بتعزيز السلام والحوار، ينبغي عليهم أن يذهبوا إلى المحكمة وأن يقدموا جميع الحجج المؤيدة لقضيتهم. ويمكن للحزب الأفريقي أن يعيد النظر في موقفه، إذا ما طلب منه ذلك الأفراد الخمسة عشر واعتذروا عن أفعالهم.

٥٥ - وأكد نائب رئيس حزب التجديد الاجتماعي المكانة الرئيسية التي يحظى بها حزبه في الجمعية الوطنية في ظل حصوله على ٤١ مقعداً. وشرح أسباب المركز الحالي لحزبه في الجمعية، مسلطاً الضوء على ما يُزعم من عدم وفاء رئيس الوزراء بالآجال القانونية لتقديم برنامج الحكومة لتصويتٍ ثانٍ. وأضاف أن الحزب الأفريقي خسر القضية في المحكمة ولا يحترم قرار المحكمة.

٣ - الحوار

٥٦ - دأب أعضاء مجلس الأمن على دعوة أصحاب المصلحة الوطنيين إلى مواصلة الالتزام بالحوار السياسي الحقيقي للخروج من المأزق والوفاء بالوعود الانتخابية المقدمة إلى شعب غينيا - بيساو.

٥٧ - وأبلغ رئيس غينيا - بيساو الأعضاء بعملية التشاور التي بدأها، بناء على طلب من رئيس الجمعية الوطنية، للمساعدة على حل الأزمة. وشارك في هذه المشاورات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، وهم الجمعية الوطنية، والأحزاب السياسية، سواء منها التي لها مقاعد في البرلمان أو التي ليس لها مقاعد، والمجتمع المدني، وعُقدت بحضور ممثلين عن المجتمع الدولي (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة). ثم عقد في أعقاب ذلك عدة اجتماعات تشاورية ثنائية مشتركة مع أطراف النزاع بغية التوصل إلى اتفاق لتحقيق الاستقرار في الحكم إلى حين انتهاء ولاية الهيئة التشريعية الحالية. وبناء على ذلك، اقترح مشروع اتفاق سياسي برلماني. وقد علقت جميع الأطراف على مشروع الاتفاق، ولكن كان لا يزال يتعين تنسيق مقترحاتها كما كان مقررا في البداية. وتعهد الرئيس بأن يبذل قصارى جهده من أجل تشجيع التوصل إلى فهم مشترك بين أصحاب المصلحة الوطنيين وضمان استقرار الحكم.

٥٨ - وأكد رئيس الجمعية الوطنية أنه نظرا لأن المناضلين السابقين الخمسة عشر في الحزب الأفريقي كانوا قد طُردوا من الحزب، فإنهم كانوا يفتقرون إلى الشرعية المؤسسية اللازمة للمشاركة إلى جانب المؤسسات في عملية التشاور التي أطلقها رئيس غينيا - بيساو. وكان الحزب الأفريقي قد احتج بالفعل على صيغة المشاورات، إذ طلب أن تُعقد على مستوى مؤسسات الدولة، بما في ذلك الرئاسة والحكومة والجمعية. وشدد رئيس الجمعية على أنه لن يشارك في أي حوار يشارك فيه البرلمانيون المطرودون الخمسة عشر، وقال إن الرئيس كان ينبغي له أن يحيل قضية الأفراد الخمسة عشر إلى محكمة العدل العليا بدلا من ذلك.

٥٩ - وكرر زعيم الحزب الأفريقي تأكيد استمرار استعداد حزبه للانخراط في حوار مع الأحزاب السياسية ومع مؤسسات أخرى من أجل إيجاد حل دائم للحالة الراهنة. وعلى غرار رئيس الوزراء ورئيس الجمعية، رفض صيغة المشاورات التي دعا إليها الرئيس، والتي ينبغي أن تظل على مستوى مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من هذا الوضع، قدم الحزب الأفريقي اقتراحا مضادا لمشروع الاتفاق السياسي الأولي الذي تقدم به الرئيس.

٦٠ - وأصر نائب رئيس حزب التجديد الاجتماعي على ضرورة إجراء حوار وطني عميق للخروج من الأزمة، وأكد لأعضاء مجلس الأمن التزام حزبه بمواصلة إيلاء الأولوية للحوار لما فيه مصلحة البلد.

٤ - الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وحقوق الإنسان

٦١ - أكد أعضاء مجلس الأمن الآثار السلبية المحتملة للأزمة على البيئة الأمنية وعلى شعب غينيا - بيساو، فضلا عن أهمية تحسين الظروف المعيشية للسكان، مشيرين في نفس الوقت إلى السياق الإقليمي للسلام والأمن. وشددوا على أهمية تسيير دوريات على الحدود من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأشاروا إلى احتمال

تفانم الأخطار العابرة للحدود الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات، بل وإلى إمكانية استفادة الجماعات الإرهابية المتطرفة من الحالة السائدة في غينيا - بيساو.

٦٢ - وكرر أعضاء مجلس الأمن دعمهم لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، من أجل المساهمة في تعزيز الأمن في البلد. وأشاروا أيضا إلى المساهمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي بهدف تأمين تشغيل البعثة.

٦٣ - ورحب رئيس الوزراء بدعم البعثة، وأكد لأعضاء مجلس الأمن أن بلده يخطط لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن، ملتصقا بدعم المجتمع الدولي في هذا الصدد. وشدد على ضرورة اتخاذ ترتيبات مالية محددة لضمان تنفيذ مرحلة التسريح وإعادة الإدماج من عملية الإصلاح. وأصر على أن العسكريين أبدوا حرصهم على التسريح والعودة إلى الحياة المدنية واستعدادهم لذلك، شريطة أن يتلقوا الأموال التي وعدوا بها.

٦٤ - وأشاد رئيس غينيا - بيساو بالعام الأول من توليه مقاليد الحكم لأنه كان خاليا من حوادث إطلاق النار والقتل والضرب والاعتقال التعسفي. وفي المقابل، تمت كفالة حرية التعبير والصحافة، وظلت القوات العسكرية بمنأى عن الميدان السياسي.

٥ - الأمم المتحدة

٦٥ - شدد الرئيس على أهمية الدور الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وأعرب عن شكره له على ما تحلى به من صبر وعلى الجهود التي بذلها في تيسير عملية التشاور بغية إيجاد حل للأزمة. كما رحب بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية المكتب المتكامل من أجل الإسهام في توطيد سيادة القانون والديمقراطية وتفعيل إصلاح قطاع الأمن. وتعهد بأن يبذل قصارى جهده من أجل تحويل غينيا - بيساو إلى شريك منتج للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طلب من أعضاء المجلس النظر في عودة القوات المسلحة للبلد إلى عمليات حفظ السلام، وهو الطلب الذي تقدم به أيضا رئيس الوزراء.

٦٦ - وأشاد رئيس الجمعية الوطنية أيضا بمجلس الأمن لتمديده ولاية المكتب المتكامل، ودعا إلى إعادة تحديد الولاية لتمكين المكتب من تعزيز مبادئ الديمقراطية. واقترح أيضا أن يقوم المكتب بدور فيه قدر أكبر من التدخل من أجل تقديم الدعم الصادر به تكليف لمكافحة الاتجار بالمخدرات والتطرف العنيف.

دال - ملاحظات

٦٧ - رحب أصحاب المصلحة الوطنيون بزيارة أعضاء مجلس الأمن، التي اعتبروها دليلاً على الأهمية التي يوليها المجلس لغينيا - بيساو، فضلاً عن التزام المجلس بدعم الجهود التي يبذلها البلد في سبيل تحقيق الاستقرار.

٦٨ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن أن الأطراف تعاني من انقسام شديد، ودعوها إلى إعطاء الأولوية للحوار في حل خلافاتها، وفقاً لقوانين البلد ودستوره. واتفقوا على أن مشاكل غينيا - بيساو يجب أن يحلها الشعب، مسلطين الضوء على أهمية احترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. وينبغي أن يكون البحث عن الاستقرار السياسي الدائم ضرورة بالنسبة للسلطات الوطنية من أجل معالجة مشاكل الناس وتلبية احتياجاتهم الماسة. ويتطلب ذلك من الحكومة أن تؤدي دورها التنفيذي ومن الجمعية الوطنية أن تؤدي مهامها وفقاً للقانون. وأكد أعضاء المجلس على أن الحالة هشة، إلا أنهم أقرروا في نفس الوقت بأن الاختلافات السياسية في صفوف الطبقة السياسية والأجهزة السيادية يمكن حلها بفضل التحلي بالصبر والالتزام بإيجاد الحلول وإظهار قدر من المرونة.

رابعا - السنغال

ألف - معلومات أساسية

٦٩ - في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة إلى داكار في المرحلة الأخيرة من مهمتهم. وترأس البعثة الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة. وعقد أعضاء البعثة أول اجتماع مع قيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ثم مع السلك الدبلوماسي المعتمد في السنغال، الذي شمل فرنسا (السنغال وغامبيا)، والصين، والاتحاد الروسي (السنغال وغامبيا)، واليابان (السنغال وغامبيا وكابو فيردي وغينيا - بيساو)، وماليزيا (السنغال وغامبيا وكابو فيردي وبوركينا فاسو)، وإسبانيا (السنغال)، وأوكرانيا، وفترولا (جمهورية - البوليفارية) (عدة بلدان). وفي وقت لاحق، اجتمعوا مع رئيس السنغال، مكي سال.

باء - الاجتماعات

٧٠ - كان الهدف من الزيارة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تبادل المعلومات بشأن الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاطلاع على مستوى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وكانت البعثة ترمي

كذلك إلى تقييم تنفيذ قرار دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل (انظر الوثيقة S/2016/89). وكانت الزيارة فرصة لأعضاء مجلس الأمن للإعراب عن دعمهم الكامل للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والترحيب بالأنشطة التي يضطلع بها المكتب في إطار ولايته. أما الاجتماع مع السلك الدبلوماسي فكان الهدف منه هو تبادل المعلومات بشأن تحديات السلام والأمن في المنطقة وبشأن زيارة المجلس إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال.

٧١ - ووصف الممثل الخاص للأمين العام، في ملاحظاته، الحالة في المنطقة دون الإقليمية وحالة تنفيذ ولاية المكتب. وأبرز أن موضوع التحديات الأمنية ورد المجتمع الدولي لا يزالان في صميم المناقشات الجارية في المنطقة. وأشار إلى أنه، منذ أن تولى رئاسة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ما فتئ يشهد الجهود المتزايدة الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي، ومن ذلك هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقال إن في المنطقة وعيا أكبر بأن البلدان معرضة للإرهاب ولغيره من التهديدات الأمنية، الأمر الذي أوجد تصميمًا مشتركًا على توحيد القوى.

٧٢ - وفي وقت لاحق، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعًا مع رئيس السنغال بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجاوزوا معه بشأن الحالة في غرب أفريقيا، فأعربوا عن اهتمامهم بتقييمه للمسائل التي تؤثر على المنطقة، بما في ذلك خطر الإرهاب. وأطلعهم على آرائه بشأن الحالة في مالي، وأعرب عن ضرورة ضمان السلامة الإقليمية للبلد. وأشار إلى أنه ينبغي تمكين البعثة المتكاملة للاضطلاع بولايتها في ضوء أعمال العنف الحالية التي تتضرر منها مالي.

٧٣ - وفيما يتعلق بالإرهاب، شدد على الطابع عبر الوطني للمشكلة ودعا إلى تضافر جهود المجتمع الدولي كله لدعم أعمال مكافحة الجماعات الإرهابية في المنطقة. وأشار أيضا إلى ضرورة قيام بلدان غرب أفريقيا بتنمية قدراتها في مجال التصدي لهذا التهديد.

٧٤ - وردا على استفسار بشأن آرائه في حل الأزمة في بروندي وغينيا - بيساو، قال إن النظام شبه الرئاسي المطبق في غينيا - بيساو هو السبب الرئيسي للأزمة، نظرا إلى أنه ينطوي على مصادر متعددة للسلطة. واقترح مراجعة الدستور لتسوية هذا الوضع في المستقبل، وحث السلطات على العمل سوية حتى نهاية ولاية الرئيس الحالي.

٧٥ - وشدد أيضا على دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل أزمة غينيا - بيساو والصعوبات المالية التي تواجهها بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، التي تؤدي دورا هاما في صون السلم والأمن. وأكد أنه يمكن أن تندلع أعمال عنف

لو اضطرت البعثة إلى مغادرة غينيا - بيساو نتيجة مشاكل مالية، وأفاد أن السنغال خصصت ميزانية سنوية قدرها ٢٠ مليون دولار لدعم البعثة.

٧٦ - وأوضح أنه كان في بوروندي في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير في إطار الوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، الذي كان يضم أيضا رؤساء إثيوبيا وجنوب أفريقيا وغابون وموريتانيا. وطلبوا إلى رئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، إجراء حوار شامل مع جميع أصحاب المصلحة في بوروندي، بمن فيهم أولئك الذين غادروا البلد، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

٧٧ - وأشار إلى أهمية دور رئيس أوغندا، يوويري موسيفيني، في تيسير الحوار بين الأطراف البوروندية وإيجاد سبل لتخفيف التوترات مع رواندا. وقال إن الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يتولى المفاوضات في بوروندي، وسيُرسل ١٠٠ من المراقبين العسكريين و ١٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان إلى البلد بعد أن رفض الرئيس قبول اقتراحه بإيفاد بعثة أفريقية لحفظ السلام. وطلب إلى مجلس الأمن أن يقدم الدعم لبعثة المراقبين إلى بوروندي.

جيم - المسائل الرئيسية المطروحة

١ - الانتخابات

٧٨ - قدم الممثل الخاص إحاطة إلى الأعضاء بشأن المساعي الحميدة التي قام بها فيما يتعلق بالانتخابات في بنن والنيجر والاستعدادات المستمرة في كابو فيردي. فبخصوص الانتخابات في بنن، قال إنه عاد للتو من البلد حيث نُظمت بنجاح الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بعد حملة سلمية. وكانت المسألة الخلافية الوحيدة تتصل ببطاقات التصويت التي يتعين استخدامها، نظرا لأن البطاقات البيومترية لعام ٢٠١٦ لم توزع في الوقت المناسب. وأوضح كيف تولى بنجاح، نيابة عن الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الوفاق الموجود في بنن لرصد الانتخابات، قيادة المشاورات في إطار المساعي الحميدة لتسوية الالتباس الذي أثار الخلاف بين المحكمة الدستورية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بشأن هذه المسألة. وقال إنه سيواصل، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، بذل المساعي الحميدة في ضوء إجراء الجولة الثانية في ٢٩ آذار/مارس.

٧٩ - وفيما يتعلق بالنيجر، أوضح أن الجولة الأولى من الانتخابات قد جرت بطريقة سلمية، على الرغم من الحالة المعقدة للغاية حيث سُجن أحد المرشحين للرئاسة والرئيس السابق للبرلمان، هاما أمادو، بتهم الاتجار بالأطفال. وأشار إلى أن هذه المسألة قانونية أساسا

وأن حزب السيد أمادو توكي ضبط النفس وأبدى شعورا كبيرا بالمسؤولية حتى الآن. وأضاف أن من المقرر إجراء الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٠ آذار/مارس، وأن له فريقا في الميدان، وأنه سيواصل مساعيه الحميدة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بكابو فيردي، أشار إلى أنه سيسافر إلى برايا للاجتماع بالرئيس والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في العملية الانتخابية لتشجيعهم على تنظيم انتخابات سلمية في ٢٠ آذار/مارس. وفيما يتعلق بالحالة السياسية في السنغال، أكد أن السنغال تتمتع بسمعة تستحقها باعتبارها ديمقراطية متينة في أفريقيا وأنه يشجع الجهات الفاعلة السنغالية على إجراء مناقشة هادئة في ضوء استفتاء ٢٠ آذار/مارس بشأن الإصلاحات الدستورية.

٢ - الإرهاب والتطرف العنيف

٨٠ - فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التي تطرحها جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، أشار الممثل الخاص إلى أن الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، قام بجولة في البلدان المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام. وفي هذا الصدد، زار كلاهما لجنة حوض بحيرة تشاد ومقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في انجمينا، حيث تم إطلاعهما على التقدم المحرز فيما يتعلق بتنسيق الإجراءات بين البلدان المعنية وعلى مستوى نشر القوات. وأبرز أن البلدان قد تجاوزت المستوى الذي عينه الاتحاد الأفريقي للانتشار في إطار القوة وهو ٨ ٥٠٠ فرد. وأشار إلى أن قوات من الكاميرون ونيجيريا تعمل معا للقيام بعمليات عبر الحدود ضد جماعة بوكو حرام. وقال إنه والممثل الخاص لوسط أفريقيا شجعا الدول المعنية على تعزيز جبهتها الموحدة في مواجهة الحرب اللا تماثلية التي تشنها جماعة بوكو حرام، ودعا إلى تضافر الجهود بين الاتحاد الأفريقي ولجنة الحوض فيما يتعلق بالحصول على الموارد. وشدد على أنه لا بد من تحسين التنسيق مع الاتحاد الأفريقي لضمان وصول الموارد الدولية المقدمة عبره إلى القوة. وأفاد أن اجتماعا تشاوريا رفيع المستوى في أيار/مايو سيضم البلدان المعنية. وشجع بقوة الشركاء الدوليين على أن يحضروا هذا الاجتماع على أرفع مستوى.

٨١ - وردا على المخاوف التي أعرب عنها بشأن التهديد المتزايد الذي يمثله الإرهاب والتطرف العنيف في المجتمعات المحلية، أشار إلى أن السبب الجذري للتطرف العنيف هو تدني مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقلة الفرص المتاحة. وأكد على ضرورة زيادة التعبئة، كما تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية حاليا عن طريق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لمعالجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة من جماعة بوكو حرام. وشدد على أن ذلك سيكون وسيلة لإضعاف قدرة

الإرهابيين على بناء الشبكات والقتل وتدمير المجتمعات المحلية، نظرا إلى أن جماعة بوكو حرام تتلقى الدعم من كل جهة على ما يبدو، بما في ذلك حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وشدد على أن الشباب في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في شمال الكاميرون، وشمال شرق نيجيريا، وجنوب النيجر وتشاد ينبغي أن تتاح لهم فرص اجتماعية واقتصادية ابتكارية أكثر لفتح تلك المناطق.

٣ - دمج المكتبين

٨٢ - فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، قدم الممثل الخاص تأكيدات بأنه يجري اتخاذ خطوات للمضي قدما في عملية الدمج. وعاد فريق تقييم تقني لتوه إلى نيويورك، وسيواصل العمل بشأن مشروع التوصيات الذي ستقره قيادة إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني في الأمانة العامة، بالتشاور مع البعثة. وقال إنه يتوقع أن يُعتمد الهيكل الموحد الجديد رسميا في الأسابيع القادمة. وفي غضون ذلك، يعمل الفريق بالفعل من أجل تحقيق الدمج.

٨٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أبلغ مجلس الأمن بأنه يجري إنشاء خلية اتصال مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط. وأكد أن العمل سيستمر في إطار من التآزر بشأن مسائل الحوكمة والقدرة على الصمود الأمني في منطقة الساحل مع شركاء دوليين آخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي لديه هو أيضا استراتيجية خاصة به لمنطقة الساحل، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أقرّ بأن البلدان المعنية تقوم بمبادرات طيبة، إلا أن الموارد تشكل تحديا. ولذلك دعا إلى تحديد الدعم من جانب الشركاء الدوليين.

٨٤ - وفيما يتعلق بتأثير الفساد على تنمية البلدان في المنطقة، أشار إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية، الذي نص على أن البلدان في غرب أفريقيا لا تزال تحتل مرتبة متدنية جدا. وأشاد بالجهود التي يبذلها بعض البلدان، مثل نيجيريا، من أجل مكافحة الفساد، مشددا على أن نجاح نيجيريا سيمثل نموذجا يُحتذى للبلدان الأخرى، وأنه نظرا لأهمية هذا البلد في المنطقة، فسوف يتردد صدَى نجاحه. وعلى الصعيد الإقليمي ومن خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كان ثمة بعض المبادرات الرامية إلى تعلم كل من خبرات الآخر، كما في مثال استحداث عمليات شراء أكثر شفافية.

٤ - القرصنة

٨٥ - فيما يتعلق بالقرصنة والأمن البحري، أشار الممثل الخاص إلى أنه حضر مع الممثل الخاص لوسط أفريقيا اجتماعا رفيع المستوى بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، عُقد في ياوندي في شباط/فبراير. وقد ضم الاجتماع كلا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وشركاء دوليين منهم فرنسا، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، بغية المضي قدما في تفعيل مركز التنسيق الدولي المعني بالسلامة والأمن في المنطقة البحرية لوسط وغرب أفريقيا. وعلى مستوى القارة، سوف ينظم الاتحاد الأفريقي مؤتمر قمة في توغو في تشرين الأول/أكتوبر بشأن الأمن البحري لبحث السبل والوسائل الملائمة لكبح الأنشطة الإجرامية التي تشكل حرقا خطيرا للسلام والأمن الملاحيين في جميع أنحاء الحيز البحري الأفريقي، بما في ذلك في خليج غينيا.

٥ - تفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن

٨٦ - فيما يتعلق بتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أبرز الممثل الخاص انخراط النساء باستمرار في عمليات الوساطة وفي جهود بناء السلام. وأتى على ذكر اليوم المفتوح السنوي الذي يركز على مناقشة مشاركة المرأة في المسائل المتعلقة بالتنمية والسلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، شدد على أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا قد عمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تدريب ٣٢ وسيطة في جميع أنحاء المنطقة، وأن المناقشات مستمرة للتعاون مع هؤلاء النساء من أجل دعم المبادرات والمؤسسات الوطنية في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

٦ - الدور الإقليمي للسنغال

٨٧ - سلط أعضاء السلك الدبلوماسي الضوء على الأهمية والموقع الاستراتيجيين اللذين تحظى بهما السنغال في المنطقة، التي أصبحت مثالا يُحتذى بمؤسساتها الديمقراطية ودورها في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في أفريقيا. وأشاروا إلى أن نظام السنغال الديني وثقافتها القائمة على التسامح تحديدا جعلها بلدا مستقرا في منطقة مضطربة.

٧ - التوترات السياسية في غينيا - بيساو

٨٨ - فيما يتعلق بالأزمة السياسية في غينيا - بيساو، ذكر الممثل الخاص للجهود التي بذلها رئيس نيجيريا الأسبق أولوسيجون أوباسانجو، ورئيس غينيا، ألفا كوندي، ورئيس السنغال، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل انخراطه في غينيا - بيساو، نظرا للتبعات الإقليمية للأزمة السياسية.

دال - ملاحظات

٨٩ - أشاد أعضاء مجلس الأمن بالجهود الحثيثة والناجحة التي بذلها الممثل الخاص وفريقه في مجال الدبلوماسية الوقائية، وكرروا تأكيد دعمهم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن الجدير بالذكر أن ممثلي أنغولا وفرنسا شددوا على أهمية أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي تمثل نموذجا للدبلوماسية الوقائية، وكرروا أن وجود هذا المكتب يعد تكملة لتدابير المجلس لمواجهة التهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام في المنطقة.

٩٠ - وأقر أعضاء مجلس الأمن أنهم يشاركونهما الآراء نفسها ويحملون الرسائل نفسها بشأن مالي وغينيا - بيساو، حيث تحدثوا بصوت واحد. وأعربوا عن سرورهم البالغ بالاتجاه الإيجابي - وإن كان أبطأ من المتوقع - الذي لاحظوه في عملية السلام في مالي. وشددوا على أنهم في نهاية بعثتهم، يشعرون بالقلق البالغ إزاء الجمود السياسي في غينيا - بيساو وأنهم سوف يبقون المسألة قيد نظرهم.

٩١ - وأقر أعضاء مجلس الأمن بأن التهديدات الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتعين معالجتها من منظور منع نشوب النزاعات على الصعيد الإقليمي. ولاحظوا أن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي يواجهها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، إلى جانب الأسباب الجذرية لتلك التحديات، يتطلبان من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اعتماد نهج متعددة الأبعاد ومبتكرة، لغايات تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية على الصعيد الإقليمي. وشددوا على أن التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ينبغي أن تتاح للسكان من أجل احتواء الإحباط المتزايد الذي شجع الإرهاب والتطرف العنيف. ولاحظوا أيضا أنه ينبغي بذل الجهود للحيلولة دون أن تصبح أفريقيا في حالة مماثلة للجمهورية العربية السورية أو العراق. وأقرّوا بأنه على الرغم من زعزعة الاستقرار الواضحة الناجمة عن عمليات تسلل الجهاديين القادمين ليس من ليبيا فحسب، وإنما أيضا من حركة الشباب من الصومال ومنطقة الساحل نفسها للالتحاق بجماعة بوكو حرام، فإنه لم يتم تعبئة موارد كافية لمواجهة ذلك المستوى من التهديد.

المرفق الأول

تكوين بعثة مجلس الأمن إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال

السفير إسماعيل أبراو غاسبار مارتيتز (أنغولا)

السيد جاو يونغ (الصين)

السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا (مصر)

السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا)

السفير يوشيفومي أوكامورا (اليابان)

السفير رملان بن إبراهيم (ماليزيا)

السفير فيليب تاولا (نيوزيلندا)

السيد بيتر ف. إيليتشيف (الاتحاد الروسي)

السفير فودي سيك (السنغال)

السفير رومان أويارسون مارتشيسي (إسبانيا)

السفير فولوديمير يلتشنكو (أوكرانيا)

السفير بيتر ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير ديفيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير لويس هوميرو بيرموديز ألفاريس (أوروغواي)

السفير هنري ألفريدو سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المرفق الثاني

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال،
آذار/مارس ٢٠١٦

البعثة الموفدة إلى مالي، في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٦، برئاسة
فرنسا والسنغال

المراجع:

قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)

البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (SC/12198-AFR/3300-)
(PKO/555)

التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي

١ - الإشارة إلى المسؤولية الرئيسية لحكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية في مالي في تحقيق السلام الدائم والتأكيد من جديد على اعتماده تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعمه ومتابعته عن كثب.

٢ - الترحيب بالخطوات الإيجابية الأولى التي اتخذت لتنفيذ الاتفاق وحث حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على مواصلة المشاركة بصورة بناءة، وبإرادة سياسية ثابتة وحسن نية، في تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفعالا دون مزيد من التأخير.

٣ - وحث حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على إعطاء الأولوية لتنفيذ الأحكام الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي من أجل جني نتائج ملموسة من السلام لصالح سكان مالي وحثها، في هذا الصدد، على أن تتخذ دون تأخير التدابير اللازمة من أجل المضي قدما في نشر الدوريات الأمنية المشتركة في شمال مالي وتجميع المقاتلين المسلحين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن عملية تحقيق اللامركزية، وفقا لأحكام الاتفاق.

٤ - التأكيد من جديد على دعم مجلس الأمن الكامل للممثل الخاص للأمين العام لمالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل دعم حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية في تنفيذ الاتفاق.

- ٥ - التأكيد من جديد على طلب مجلس الأمن من الممثل الخاص للأمين العام لمالي، بأن يقوم، من خلال مساعيه الحميدة، بدور رئيسي في دعم تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه، ولا سيما من خلال رئاسة أمانة لجنة متابعة الاتفاق وتقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتمثلة في دعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ترتيبات وقف إطلاق النار والتدابير المتعلقة بالدفاع والأمن، وبذل المساعي الحميدة وجهود التيسير على الصعيدين الوطني والمحلي.
- ٦ -حث حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على التعاون والتنسيق الكاملين مع الممثل الخاص للأمين العام لمالي والبعثة المتكاملة، وخاصة بشأن تنفيذ الاتفاق.
- ٧ - التأكيد من جديد على دعوته الأعضاء في لجنة متابعة الاتفاق وغيرهم من الشركاء الدوليين المعنيين، إلى دعم تنفيذ الاتفاق وتنسيق جهودهم مع الممثل الخاص للأمين العام لمالي والبعثة المتكاملة، فضلا عن التأكيد على الحاجة إلى آليات رقابة واضحة ومفصلة ولمموسة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق.
- ٨ - تقييم قدرات قوات الدفاع والأمن المالية ومساهمة الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي من خلال بعثته العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وبعثته للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، في توفير التدريب والمشورة إلى قوات الدفاع والأمن المالية.
- ٩ - تقييم إسهام المجتمع المدني المالي، ولا سيما عن طريق المنظمات النسائية، في عملية السلام في مالي وفي تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال التمثيل الفعلي والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات في لجان رصد الاتفاق، وكذلك في عمليات السلام والمصالحة والعمليات الانتخابية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة ومراعاة للحصة الدنيا من تمثيل الجنسين التي صوتت عليها مالي في عام ٢٠١٥.
- ١٠ - تقييم أداء البعثة المتكاملة في تزويد سلطات مالي بالمساعدة من أجل كفالة أن يولى الاعتبار الكامل للعنف المرتبط بالتزاع، لا سيما جرائم العنف الجنسي: (أ) في تنفيذ اتفاق السلام؛ و (ب) في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ و (ج) في أي آلية لإعادة التحقق في وقف إطلاق النار؛ و (د) في أي ترتيبات تتعلق بالعدالة الانتقالية.
- ١١ - تقييم أداء البعثة المتكاملة في توفير حماية خاصة للنساء والأطفال، بما في ذلك من خلال قيام المستشارين المعنيين بحماية الطفل والمستشارين المعنيين بحماية المرأة برصد العنف الجنسي المرتبط بالتزاع والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتقديم تقارير عنها، ومراعاة

الاعتبارات الجنسانية وحماية الطفل باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع مراحل ولاية البعثة.

الحالة الأمنية

١٢ - الاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، والإعراب عن قلق مجلس الأمن إزاء الحالة الأمنية، بما في ذلك توسيع نطاق الإرهاب والأنشطة الإجرامية في وسط مالي وجنوبها، فضلا عن دعمه للقوات الفرنسية التي تساند البعثة المتكاملة والتأكيد على أن التنفيذ الكامل للاتفاق يمكن أن يساعد ويسهم في تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء مالي.

١٣ - تقييم مستوى تعاون مالي وبلدان المنطقة على التصدي للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل، ولا سيما من خلال المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، والنظر في آفاق زيادة التعاون، بما في ذلك مقترحات الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء قوة لمكافحة الإرهاب في مالي وفي المنطقة.

١٤ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بحماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف المادي، دون مساس بالمسؤولية الأساسية لسلطات مالي.

١٥ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وغيرها من المناطق التي يتعرّض فيها المدنيون للخطر، في سياق دعم سلطات مالي، ولا سيما في شمال مالي، بوسائل تشمل تسيير دوريات بعيدة المدى، والقيام، ضمن هذا السياق، بردع التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق.

١٦ - التشديد على أهمية ضمان الحماية الكافية لموظفي البعثة المتكاملة، في ضوء تطور التهديدات الأمنية التي تواجهها البعثة، من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية، وتقييم مستوى المعدات وتدريب موظفي البعثة المتكاملة في هذا الصدد، وتكرار دعوته إلى الأمين العام وإلى جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة في البعثة المتكاملة، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية، بأن تواصل جهودها لضمان توافر المعدات وأنشطة التدريب اللازمة لوحدات البعثة من أجل الوفاء بولايتها.

حني فوائد السلام لصالح سكان مالي

١٧ - التأكيد مجددا على دعوته السلطات المالية إلى تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، والتي تشمل الأمن، وإصلاح الحكم، والمسائل المتعلقة بالتنمية والعمل الإنساني،

وحل الأزمة في مالي، وكفالة ترجمة الاتفاق إلى فوائد ملموسة للسكان المحليين، ولا سيما من خلال المشاريع ذات الأولوية المبينة في الاتفاق.

١٨ - تقييم أثر الاتفاق على الأحوال المعيشية لسكان مالي، ولا سيما في الشمال. وتقييم الجهود التي تبذلها حكومة مالي لاستعادة الخدمات الأساسية المقدمة إلى السكان في شمال مالي والدعوة إلى الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٩ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بالمساهمة، ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة للمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شمال مالي، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر.

٢٠ - تقييم الحاجات الإضافية إلى بناء المؤسسات والمشاريع الإنمائية بغية توطيد عملية السلام.

٢١ - تقييم وفاء البعثة المتكاملة بولايتها المتعلقة بدعم المحافظة على التراث الثقافي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الزيارة إلى غينيا - بيساو التي ستشارك في رئاستها السنغال وأنغولا

١ - يقوم مجلس الأمن ببعثته إلى جمهورية غينيا - بيساو، في إطار القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، والبيان الصحفي المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ (SC/12005) وAFR/3195 والبيان الصحفي المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ (SC/12007-AFR/3196)، والبيان الصحفي المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (SC/12054-AFR/3212).

٢ - وسيجتمع مجلس الأمن مع رئيس جمهورية غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء وحكومته، ورئيس البرلمان ونائبه، وقادة الأحزاب السياسية التي لها مقاعد في البرلمان وقادة الأحزاب السياسية التي ليست لها مقاعد في البرلمان، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وغيرهم.

٣ - وتمشيا مع الإطار المحدد في الفقرة ١ أعلاه، فإن مجلس الأمن سيوجه الرسائل التالية:

(أ) الإعراب عن عميق القلق إزاء استمرار زيادة التوترات السياسية في غينيا - بيساو بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والبرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، وهي توترات تعرقل تقدم البلد؛

- (ب) توجيه نداء قوي إلى الأطراف المعنية بأن تحترم دستور البلد وقوانينه مع السعي جاهدة إلى الخروج من المأزق الحالي؛
- (ج) التأكيد من جديد على التزامه القوي وعلى احترام سيادة غينيا - بيساو، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدها وتوطيد السلام فيها؛
- (د) دعوة القادة إلى السعي إلى الحوار والتوافق في الآراء لحل الأزمة بما يحفظ مصالح شعب غينيا - بيساو؛
- (هـ) توجيه طلب إلى الرئيس بأن يعمل مع الحكومة على إكمال تعيين الوزراء لقيادة الوزارتين الوحيدتين اللتين بقيتا دون قيادة (الداخلية والموارد الطبيعية)؛
- (و) التأكيد على أنه ينبغي أن يبت القضاة في وضع ١٥ عضوا من أعضاء البرلمان الذين طردوا من الحزب الحاكم ومنعوا من مقاعدتهم في الجمعية الوطنية؛
- (ز) دعوة الرئيس إلى قبول ميثاق تحقيق الاستقرار الذي تتولى الأمم المتحدة تسييره كأداة لتركيز الحوار والتفاوض بين الأطراف السياسية الفاعلة في سياق جهودها الرامية إلى وضع إطار لضمان سير عمل المؤسسات الحكومية على نحو سليم.
- (ح) الإشادة بالجهود الهامة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشجيع هذه الجماعة على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال المساعي الحميدة وجهود الوساطة (انظر قرار المجلس ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ٨)؛
- (ط) تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛ (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ٩)، وحث السلطات في غينيا - بيساو، في هذا الصدد، على إبداء الالتزام الضروري باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الجزء الأول من الفقرة ١٨).
- (ي) التأكيد مجددا على دعوته إلى عدم تدخل الجيش وقوات الأمن في الحالة السياسية؛
- (ك) الإشادة بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن وتأييد

استمرار هذا الدور تجاوبا مع الإرادة التي عبرت عنها سلطات غينيا - بيساو، وحث الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعما للجماعة في مواصلة نشر بعثتها وفق ما طلبه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمتها العادي الثامن والأربعين؛ (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ١٣)؛

(ل) توجيه رسالة واضحة عن أهمية الحفاظ على السلام والدبلوماسية الوقائية، والإعراب عن نية المجلس متابعة الحالة عن كثب واتخاذ تدابير الاستجابة المناسبة في حال أصبح الوضع الحالي يشكل تهديدا للسلام والأمن في غينيا - بيساو.

٤ - وسيضطلع أعضاء المجلس أيضا بالمهام التالية:

(أ) تقييم آثار التوترات السياسية على الأحوال المعيشية للسكان في غينيا - بيساو؛
 (ب) تقييم التقدم المحرز في قطاعات الإصلاح، من قبيل إصلاح القطاع الأمني، والإصلاحات في مجال العدالة، وما إلى ذلك؛

(ج) تقييم مدى تنفيذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لولايته، في إطار دعم سلطات غينيا - بيساو، للمساهمة في تهيئة بيئة آمنة من أجل تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد؛

(د) تقييم الجهود التي بذلتها سلطات غينيا - بيساو في تنفيذ واستعراض التشريعات والآليات الوطنية الكفيلة بزيادة فعالية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال اللذان يهددان الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ١٥)؛

(هـ) التأكيد مجددا على دعم المجلس للدور الرئيسي والمشاركة النشطة لميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك مساعيه الحميدة وتنسيقه الوثيق مع المجتمع الدولي؛

(و) التأكيد مجددا على دعم المجلس للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تشارك بنشاط في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

زيارة السنغال التي سترأسها أنغولا

أولا - الاجتماع بالسلطات السنغالية

• الدور المضطلع به كرئيس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

المراجع:

البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (SC/12207)

البيان الرئاسي المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12)

- تناول الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا وإجراءات حسن النية وجهود الوساطة التي تبذلها السنغال، بما في ذلك الزيارة التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى بوروندي، وفي إطار التمهيد لمؤتمر القمة المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي سيعقد في منتصف عام ٢٠١٦؛
- الترحيب بالتطورات السياسية الإيجابية في غرب أفريقيا، وخصوصا إجراء انتخابات حرة وسلمية في نيجيريا وتوغو وبوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار.
- التشديد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في النيجر وبنن وكابو فيردي وغانا وغامبيا وتشاد.
- التأكيد مجددا على الإدانة القوية من جانب مجلس الأمن للتهديدات الإرهابية المتكررة في المنطقة، ولا سيما في مالي ومنطقة الساحل، وكذلك في منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما من قبل جماعة بوكو حرام، وتقييم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك لجنة حوض بحيرة تشاد، من أجل مكافحة التهديدات الإرهابية. والتأكيد مجددا على ضرورة اعتماد نهج شامل في المنطقة من أجل التصدي بنجاح للتهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام في المنطقة.
- الإعراب عن الدعم المقدم من المجلس لتشجيع التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل مساعدة المنطقة على التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها.

- النظر في وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ولا سيما مستقبل هذه البعثة.
- مناقشة أعمال التحضير التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمهيدا لاجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو.
- ثانيا - الاجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لمنطقة الساحل
المراجع:
البيان الرئاسي المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/24).
- الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2016/89).
- تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل، بما في ذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية؛
- إبداء دعمه الكامل للممثل الخاص والترحيب بالأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجال المساعي الحميدة وتعزيز القدرات على صعيد المنطقة دون الإقليمية من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدق بالسلام والأمن، وكذلك تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- التشجيع على مواصلة العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.
- التأكيد مجددا على دعمه للأمين العام للمضي قدما في تحقيق الاندماج الكامل والفقوري من خلال إدارة وهيكل موحدتين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

- الحصول على معلومات محدثة عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتشجيع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية ومواصلة العمل عن كثب مع دول المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن أسبابها الجذرية.
- التأكيد على الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي لمكافحة الأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدى بالسلام والأمن، وتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة القضايا الجنسانية.